

قواعد إنشاء الجملة القانونية أهداف الحقبة التدريبية

إعداد الدكتور محمد أديب الحسيني

الهدف الرئيس:

يتجلى الهدف الرئيس لهذه الحقبة التدريبية، في تدريب الصانع على بناء الصك التشريعي بناءً موضوعياً سليماً، يحول دون قيام الشخص المُسند إليه تطبيق هذا الصك، بإعمال البعد الشخصي عند قراءة النص القانوني الوارد فيه، ومن ثمّ تطبيقه تطبيقاً يؤدي ابتداءً إلى إمكانية وصول الحقوق إلى غير أصحابها، ويوصل إنتهاءً إلى المساس بقواعد العدالة القانونية والاجتماعية.

آلية تحقيق الهدف:

إن الوصول إلى الهدف الرئيس يتم من خلال الإحاطة بكافة القواعد المتعلقة بإنشاء الجملة القانونية، نظراً لما تشكله هذه الجملة من مكانة هامة في بنیان الصك التشريعي. فكما أن الخلية هي الوحدة الأساسية التركيبية والوظيفية في الكائنات الحية، فكذلك الجملة القانونية فهي اللبنة الأساسية التي يقوم عليها بنیان الصك التشريعي. وكلما كانت هذه اللبنة سليمةً من حيث التكوين والصياغة كلما كان التشريع واضحاً ومنسجماً ومحققاً للأهداف المرجوة منه.

وحتى تكون الجملة القانونية سليمةً، يجب على الصانع التقيد بالمعايير الآتية:
أولاً: الموضوعية في بناء الجملة القانونية.

ثانياً: الوضوح في الكلمة والمصطلح.

ثالثاً: الوضوح في التعبير القانوني.

ولكل معيارٍ من هذه المعايير مجموعةً من القواعد التي يجب على الصانع مراعاتها عند صياغته للصك التشريعي، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

• المعايير الموضوعية في بناء الجملة القانونية:

استخدام الجمل القصيرة، استخدام الفعل المبني للمعلوم كلما أمكن ذلك، تفضيل التعبير الإيجابي على التعبير المنفي، استخدام الجملة الفعلية بصيغة المضارع، استخدام الصيغ الأمرة والجملة الشرطية عند اللزوم، وكيفية استخدام الإحالة إلى نص قانوني.

• معايير الوضوح في الكلمة والمصطلح:

يجب على الصانع بالإضافة إلى اتباعه المعايير الموضوعية في بناء الجملة القانونية، استخدام معايير الوضوح في الكلمة والمصطلح التي تمكّن القارئ من فهم المعنى المراد من النص القانوني.

وأهم هذه المعايير: استخدام الكلمة المناسبة ومعرفة كيفية توظيف المصطلحات، تجنب الأخطاء الشائعة في المصطلحات والكلمات، الاستخدام الصحيح للمصطلحات غير العربية، وتجنب استخدام المصطلحات الغامضة للربط بين الجمل في النص التشريعي.

● معايير الوضوح في التعبير القانوني:

يتحقق الوضوح في التعبير القانوني من خلال إتباع الصائغ مجموعةً من القواعد أهمها:

ترتيب مواد الصك التشريعي، استخدام اللغة البسيطة والسليمة، استخدام لغة محايدة تشمل المخاطب رجلاً أو امرأة، وضرورة الإشارة إلى جنس المخاطب عند الضرورة، الاستخدام الصحيح والحذر للضمائر، الاستخدام المناسب لعلامات الترقيم، التزام الوضوح عند التعبير عن المدد.

.....